صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

جلالة ملك المغرب

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة،

يسعدنا أن نتوجه إلى ملتقاكم، الذي ما فتئنا نضفي رعايتنا السامية على فعالياته، منذ إنشائه، انطلاقا من حرصنا على إنجاح الورش الإصلاحي الهيكلي للجهوية المتقدمة، الذي نضعه في صلب توجهاتنا الاستراتيجية، من أجل ترسيخ مسار التحديث المؤسسي لبلادنا، وتوطيد بناء مغرب التضامن، والكرامة، والعدالة الاجتماعية والمجالية، والنهوض بالتنمية المندمجة والمستدامة لفائدة كافة المواطنين.

وبهذه المناسبة، يطيب لنا أن نثمن نهج الاستمرار في التفكير المنتظم والاقتراح المتواصل الذي اختاره مجلس المستشارين، بمعية شركائه المؤسساتيين، من مجلس اقتصادي واجتماعي وبيئي، ومجلس وطني لحقوق الإنسان، وجمعيات جهات وجماعات المغرب، الذين بادروا إلى تنظيم النسخة الثالثة من الملتقى البرلماني للجهات.

وإننا لنتطلع إلى أن تشكل هذه الدورة فرصة سانحة لتعميق النقاش البناء، واقتراح الحلول الخلاقة، والعملية المناسبة، من أجل اضطلاع الجهوية المتقدمة

بدور محوري، كرافعة قوية لإنتاج الثروة المادية واللامادية، وتوفير فرص الشغل، لا سيما للشباب، وإدماج مختلف الفئات الاجتماعية، وضمان المشاركة المواطنة الواسعة والمسؤولة، والمساهمة في النهوض بالتنوع الثقافي لبلادنا، في إطار مقومات هويتنا الوطنية الموحدة.

ولا يخفى عليكم بأن النهوض الأمثل بهذا الورش الجاسم، لا يتوقف بفعله على حجم الاعتمادات المخولة للجماعات الترابية، خاصة الجهات، بل يرتبط أساسا بكيفية ممارستها، وقدرة كافة الفاعلين والمتدخلين، لا سيما المنتخبين، على التحلي بروح المسؤولية العالية، وترجيح العمل الجماعي البناء، والهادف إلى جعل خدمة المواطن أولوية الأولويات وتجاوز كل الاعتبارات الضيقة.

ذلك أن المغاربة لا يريدون مؤسسات جهوية حبرا على ورق، وإنما يتطلعون لجهات فاعلة، تتجاوب مع انشغالاتهم اليومية، وتساهم في تحسين معيشهم اليومي.

حضرات السيدات والسادة،

إن التدابير والأوراش التي بادرنا إلى إطلاقها في الآونة الأخيرة، لا سيما منها المتعلقة بالتركيز الإداري، وإصلاح منظومة الدعم والحماية الاجتماعية، ومنظومة التكوين المهني، وإعادة النظر في الإطار القانوني والتنظيمي للمراكز الجهوية للاستثمار، تندرج ضمن منظورنا الشامل، الهادف لتوفير أسباب النجاح لمسار التنمية الجهوية، والرفع من وتيرة تفعيله، وتأهيل جميع الجهات لممارسة اختصاصاتها على أحسن وجه.

ومن هذا المنطلق، فإننا نؤكد اليوم على ضرورة الحرص على التناسق والتكامل بين المهام الموكولة لكل الفاعلين العموميين الترابيين، وخاصة منهم الجماعات الترابية، علما بأن القوانين المنظمة للقطاع الجماعات حددت للجهات مهام النهوض بالتنمية المندمجة والدائمة، كما رسمت لمجالس العمالات والأقاليم مهام النهوض بالتنمية الاجتماعية، خاصة في المجال القروي كما في المجالات الحضرية، وسطرت للجماعات مهام تقديم خدمات القرب للساكنة.

وفي هذا الصدد، ندعوكم للمساهمة في التفكير في وضع إطار منهجي، محدد من حيث الجدولة الزمنية، لمراحل ممارسة الجهات لاختصاصاتها بشكل يراعي متطلبات التكامل بين الاختصاصات الذاتية والمشتركة والمنقولة، آخذا بعين الاعتبار أيضا القدرات المالية والتدبيرية الخاصة بكل جهة، مع استحضار الحلول المؤسساتية الحديثة، التي أثبتت نجاعتها.

وإذ نسجل في هذا الصدد أن مختلف جهات المملكة قد فطنت أشواطا متفاوتة في وضع برامج التنمية الجهوية، فإن ضمان ترجمة هذه البرامج إلى منجزات وفعلية متكاملة مع السياسات القطاعية على المستوى الترابي، يقتضي من الجهات عدم الاقتصار على قنوات التمويل المعتادة فقط، وإنما يتطلب إمعان التفكير في كيفية تعبئة التمويلات الضرورية لهذه البرامج وتنويعها عبر مختلف الشراكات بما فيها التعاون اللامركزي.

كما ندعو في نفس الإطار، الجهات إلى استثمار فرصة التفييمات المرحلية المفعلة لبرامج التنمية الجهوية، من أجل تقوية هندسة تمويل المشاريع المبرمجة في إطار هذه المخططات، ضمانا لوافعيتها ولنجاعتها.

وارتباطا بموضوع التمويلات، لا داعي للتذكير هنا بمحدودية الإمكانيات المالية للدولة ككل. ومن ثم، فإن الجماعات الترابية مطالبة بوضع برامج تنموية وبرامج عمل تراعي هذه الإكراهات، وخاصة من خلال الاقتصار على تدبير مواردها المالية بكل نجاعة وفعالية، وتسخيرها للاستثمار المولد للتشغيل المنتج ولصالح الحاجيات الحقيقية والملحة للساكنة.

حضرات السيدات والسادة،

لقد سبق أن دعونا المنتخبين خلال الدورة الثانية لملتقاكم هذا، إلى ابتكار حلول محلية تتلاءم مع مشاكل الشباب.

غير أننا لا حظنا أن مبادرات الجهات بهذا الخصوص ظلت دون طموحنا، فضلا عن كونها لا تستجيب لتطلعات الفئات المعنية.

لذا، نجدد التأكيد على الطابع الأولوي غير القابل للتأجيل لهذا الموضوع، مشددين على وجه الخصوص، إلى العمل، وفق منهجية تشاركية، لبلورة خطط وبرامج جهوية لإدماج الشباب، مع مراعاة التكامل والانسجام مع الاستراتيجية الوطنية الموجهة للشباب، ومع برامج التنمية الجهوية.

كما ندعو الحكومة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وباقي الهيئات العمومية المعنية، إلى مواكبة الجهات بهذا الخصوص، وقد عملها التخفيف هذا العجز، بما يساهم في تفعيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وتقوية آليات الوساطة على المستوى الترابي.

ومن هذا المنطلق، فإنّ ملتقاكم مدعوٌّ إلى التفكير في سُبل تفعيل الآليات التشاركية للحوار والتشاور، بما في ذلك كيفيات إشراك الفاعلين الجدد في مختلف الديناميات الاجتماعية على المستوى الجهوي، ضمانا لنجاعة العمل التشاركي مع المجالس الجهوية، وإبرازا للطابع الدائم لهذه الآليات، لا سيما للنساء والشباب.

وفي هذا الإطار، فقد سبق أن دعونا الجماعات الترابية إلى أن تدرج ضمن برامجها مشاريع كفيلة بتحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية والترابية، وتقليص مظاهر التهميش والإقصاء.

وإننا نتوجه بهذه الجماعات إلى العمل، بشراكة مع الدولة وباقي الفاعلين الترابيين، على وضع برامج ومشاريع تهدف إلى تقوية قدرات الفئات الوسطى في المجالات الحضرية، بموازاة مع تحفيز انبثاق وتوسيع طبقة وسطى قروية.

حضرات السيدات والسادة،

إننا نعلم حجم انتظاراتكم المرتبطة بتنزيل الميثاق الجديد للاستثمار الجهوي، وبالمراكز الجهوية للاستثمار، في صيغتها الجديدة، اعتبارا لما أصبحت تتوفر عليه من صلاحيات عملية واسعة.

وفي هذا الصدد، نوصي الجماعات الترابية أن تواكب المستجدات، وتراعي التطورات العميقة والمتسارعة، التي يعرفها المغرب والعالم من حولنا. كما يتعين عليها المبادرة إلى إقامة شراكات فاعلة ومنتجة مع الهياكل الإدارية اللاستمركزة، ومع الفاعلين في القطاع الخاص وفعاليات المجتمع المدني، ومواكبة تحسين مناخ ومسالك الاستثمار على المستوى الترابي.

ويظل اعتماد مبادئ الحكامة الجيدة، وربط ممارسة المسؤولية بالمحاسبة، حجر الزاوية في تعزيز نجاعة المؤسسات، والنهوض بالتنمية الجهوية والمحلية المندمجة.

ومن هذا المنطلق، ندعو الجماعات الترابية وكل المشاركين في هذا الملتقى إلى إعطاء المكانة التي تستحقها لهذا الموضوع، نقاشا وتصبيفا على أرض الواقع، حتى لا تظل الحكامة مجرد شعار أجوف، بدون مضمون حقيقي وبدون أثر ملموس في تحسين ظروف عيش المواطنين.

فمن تثمين القدرات البشرية إلى المسؤولية والمساءلة، مرورا بالأنماط التدبيرية والآليات الإنجازية الحديثة، هناك مواضيع عديدة تسائلكم، وتنتظر منكم الوقوف على الأسباب الحقيقية للوضع الراهن، من أجل إيجاد الحلول الواقعية والشجاعة للمشاكل المطروحة، والتجاوب الإيجابي مع مطالب وانتظارات المواطنات والمواطنين.

وذلكم هو السبيل القويم للرفع من أداء المؤسسات، على المستوى الوطني، والترابي على حد سواء، وتعزيز ثقة المواطنين بها، والمساهمة في تحقيق التنمية المندمجة والعدالة الاجتماعية والمجالية.

وختاما، نؤكد أن خلاصات الملتقى البرلماني للجهات، تظل محط تتبعنا الدائم، متطلعين إلى أن تتمخض عن أشغاله توصيات ومقترحات عملية تساهم في الإجابة على التحديات الآنية والمستقبلية المتعلقة بالجهوية المتقدمة، وتغني النموذج التنموي الذي يوجد فيه البناء.

وأعانكم الله، وكلل أشغالكم بكامل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وحرر بالقصر الملكي بالرباط في يوم الإثنين 9 ربيع الثاني 1440، الموافق 17 دجنبر 2018.

محمد السادس

ملك المغرب